العدد (1491) السنة السادسة - الأحد (26) نيسان 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

من الواقع الاقتصادي

العهد الدولي

عباس الغالبي

تمثل وثيقة العهد الدولي رؤية مشتركة والتزاما متبادلا بين العراق والمجتمع الدولي وإطارا لشراكة مستدامة لمساعدة العراق على تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني .

واطلقت هذه الوثيقة في شهر آيار عام ٢٠٠٧ في منتجع شرم الشيخ في مصر بحضور اكثر من ٦٠ دولة واكثر من ١٣ منظمة إقليمية ودولية وهي مبادرة أطلقتها الحكومة العراقية بمشاركة الامم المتحدة وبدعم من البنك الدولي وجهات مانحة من المجتمع الدولي وترمي الى تنفيذ التزامات متبادلة تتعهد الحكومة العراقية بموجبها بتنفيذ حزمة من الالتزامات والاصلاحات السياسية والامنية والاقتصادية في الوقت الذي ترتب على المجتمع الدولي ممثلا في الدول المشاركة في الوثيقة ان ينطلق بمساعدات والتزامات داعمة للمسيرة السياسية والديمقراطية والاقتصادية في العراق واذا ماركزنا على البعد الاقتصادي فأن أجندة وثيقة العهد الدولي تتحدث عن مسألة أطفاء الديون البالغة ١٤٠ مليار دولار وتنفيذ عدد من المشاريع الاستراتيجية والعمرانية داخل العراق بشكل يرتقي بالاقتصاد العراقي الى المستويات المرجوة له في ظل الامكانات المادية والبشرية التي يمتلكها ومن هنا نقول ان وثيقة العهد الدولي تكتسب اهمية بالغة في مساعدة الحكومة لانتشال الاقتصاد العراقي من كساده وخموله عن طريق استثمار هذا الحشد الدولي الداعم للعراق واجراء الاصلاحات الاقتصادية التي يتطلبها الاقتصاد الوطني والتي تعرضنا لعمومياتها في مقالاتنا السابقة ، وبرغم المؤشرات الايجابية لنتائج هذه الوثيقة المهمة والتي تمثلت في اطفاء اكثر من ٨٠٪ من ديون أعضاء نادي باريس حيث تتحدث تقارير لجنة العهد الدولي التي يترأسها نائب رئيس الوزراء الدكتور برهم صالح عن تسوية جميع ديون نادي باريس وتسوية اكثر من ٩٥٪ من ديون القطاع الخاص ومازالت المباحثات جارية لاطفاء ديون الدول الاخرى ولاسيما ديون دول الخليج العربي وابرزها ديون السعودية والكويت وبالمقابل فأن الحكومة العراقية سعت وبشكل جدي خلال العامين الماضيين لتنفيذ الكثير من الالتزامات المترتبة عليها بضوء هذه الوثيقة على المستويين السياسي والاقتصادي ولاسيما في محاور تنفيذ الموازنات الاستثمارية وان كانت لاتلبي مستوى الطموح في ظل تقارير رسمية واخرى دولية عن وجود مظاهر الفساد المالي والاداري في اجهزة الدولة مع الاشارة الى سعي البنك المركزي العراقي عبر سياسته النقدية المتشددة الى كبح جماح التضخم وحيث ان برنامج الاصلاح الاقتصادي المحدد في مذكرات السياسات الاقتصادية والمالية الموجه من قبل الحكومة الى صندوق النقد الدولي في نهاية عام ٢٠٠٧ من اجل تفعيل الاتفاقية البديلة الجديدة يتحدث عن مرتكزات هي المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي وتيسير الاستثمارات وزيادة الانتاج في القطاع النفطي واجراء اصلاحات هيكلية وتعزيز الحكم الرشيد ، وإزاء ذلك ترى ما الذي تحقق من هذه المرتكزات هذا سؤال نتمنى ان تجيب عليه لجنة العهد الدولي بشفافية وعبر وسائل الاعلام حتى يتسنى للرأي العام والنخب الاقتصادية في البلد ان تدلي بدلوها بشأن تمتزج فيه المقترحات والحلول الناجعة للمشكلات التي تعتري سير تنفيذ التزامات العراق بضوء وثيقة العهد الدولي وان تكون اللجان الفرعية اكثر نشاطا وفاعلية وشفافية .

> مع الاشارة الى سعي البنك المركزي العراقي عبر سياسته النقدية المتشددة الى كبح جماح التضخم وحيث ان برنامج الاصلاح الاقتصادي المحدد في مذكرات السياسات الاقتصادية والمالية الموجه من قبل الحكومة الى صندوق النقد الدولي في نهاية عام 2007 من اجل تفعيل الاتفاقية البديلة الجديدة

بضوء تأرجح أسعاره وانخفاض الطلب عليه

خبراء اقتصاديون يدعون الى ايجاد بدائل عن النفط

> يبدو ان اسعار النفط في طريقها الى مطابقة التوقعات التي اطلقها عدد من وزراء منظمة الدول المنتجة للنفط (اوبك) قبل وبعد الاجتماع في العاصمة النمساوية فيينا الشهر الماضي، ومنذ بداية العام الحالي ٢٠٠٩ تأرجح سعر النفط بين ٣٣ و٥٠ دولارا للبرميل بعد ان طبقت اوبك التخفيضات وبدات تبدي التزاما بها لوقف انخفاض الاسعار التي بلغت ذروتها في اب الماضي متجاوزة ١٤٧ دولارا للبرميل .

المدى / وكالات

وارتفعت الاسعار السبت الماضي الى ٥١,٣٧ دولارا قبل أن تتأثر حالة التفاؤل بتحسن الاقتصاد عموما ، وحوم النفط حول ٥٠ دولارا معظم الشهر الحالي وحد من المكاسب ضعف الطلب وارتفاع مخزونات الخام التي وصلت في الولايات المتحدة الى اعلى مستوياتها فيما يقرب من ١٩ عاما .

وطبقا للبيانات المنشورة على موقع منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) على الانترنت فقد اتجهت الاسعار صعودا منذ السادس من اذار الماضي، حيث كانت ٤٣ دولارا للبرميل إلى أن وصلت لمستوى خمسين دولارا في ٢٣ من الشهر ذاته ، ومنذ ذلك التاريخ وهي تشهد حالة من الاستقرار صعودا وهبوطا حول المستوى نفسه.

وربط احد الخبراء العراقيين النفطيين اسباب الارتفاع خلال الفترة الماضية الى ضعف الدولار امام العملات الاخرى والتحسن النسبي الذي طرأ على البورصات العالمية وهو ما اعطى انطباعا بامكانية تحسن الوضع الاقتصادي وبالتالي امكانية عودة الطلب على النفط الى الارتفاع من جديد ، موضحا لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) : "أن هذه الاساسيات لم تتغير حيث بلغ التزام دول اوبك بخفض المنتج ٨٠ في المئة، بما يساوي ٣,٤ مليون برميل يوميا من اجمالي ٤,٢ مليون مقرر خفضها من الانتاج .

وافاد ان مخزون النفط الاستراتيجي عند الدول المستهلكة مازال مرتفعا وان البيانات تشير الى ان الطلب العالمي سينخفض في منتصف عام ٢٠٠٩ بمقدار ٢,٥ مليون برميل يوميا مقارنة بمنتصف عام ٢٠٠٨.

وتابع :"من الملاحظ ان تأثير هذه القرارات بدأ في الظهور في الوقت الحالي نظرا الى الالتزام الكبير الذي تبديه دول اوبك بهذه القرارات حاليا وان اخر الارقام كانت تشير الى ان نسبة الالتزام وصلت الى ٨٠ بالمئة متوقعة ان تكون النسبة حاليا اكبر.

سعت منظمة أوبك إلى خفض الإنتاج للمحافظة على استقرار الأسعار. لكن قرارين بالخفض تم اتخاذهما في تشرين الثاني وكانون الأول الماضيين لم يستطيعا وقف التدهور حيث وصل سعر برميل الخام الأميركي الخفيف بصورة مؤقتة إلى أقل من ٣٣ دولارا للبرميل.

في الوقت نفسه ، يتخوف محللون من أن يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى هبوط طويل في الأسعار بشكل عام يؤثر أيضا الاقتصاد العالمي الذي يعاني أزمة الائتمان ، فقد بدأت الأسعار جامحة في ٢٠٠٨ وأدت إلى أسوأ تضخم في ثلاثة عقود، وانتهت السنة بهبوط شديد في الأسعار وبأسوأ ركود في سبعة عقود.

في المقابل هناك توقعات بالهبوط خلال الفترات المقبلة من عام ٢٠٠٩ بسبب الكساد الاقتصادي ..حيث يقول المحلل بمؤسسة سوكدين للسمسرة في لندن "نيميت كامار " نتوقع أن تبقى أسعار النفط تحت الضغوط في النصف الاول من العام الحالي بسبب ضعف الطلب واستمرار هبوط النمو الاقتصادي في العالم. أما في النصف الاخر فاننا نتوقع استقرار الأسعار عند مستوى معين إذا التزمت منظمة أوبك بالتخفيضات التي قررتها مؤخرا.

فان الدول المنتجة للنفط جميعها تختلف عن العراق ، فهي تستطيع ان تعتمد على واردات اخرى اضافة الى ماتملكه من قطاعات انتاجية ساعدها التخطيط المركزي .

وقد دعا رئيس الوزراء نوري المالكي بداية العام الحالي الى التوقف عن الاعتماد على النفط كمورد احادي، وضرورة ايجاد بدائل لدفع الاقتصاد الى الامام باعتبار ان العراق يمتلك القدرات الصناعية والزراعية والسياحية ومن الضروري ايجاد البدائل ، وكانت الدعوة تاكيدا على التكامل بين قطاع النفط وبقية القطاعات الاقتصادية .

ان الاسس المطلوبة في الوقت الحاضر هي اعادة بناء قدرات القطاع العام من اجل ادارة عملية اعمار العراق واعتماد اساليب الادارة الحديثة والعلوم وطرق الحرية الاقتصادية وتعزيز السلطات الاقتصادية للحكومة الاتحادية من خلال الرقابة على المؤسسات ووضع السياسة العامة للدولة بما في ذلك الخطة الاقتصادية.

بالتاكيد فان اعطاء الحرية للمؤسسات في العمل واتخاذ القرارات لتحسين الانتاج والاهتمام بالحوافز وتحسين الاجور وتعزيز النظام المصرفي للمشاركة في عملية التنمية لها دور كبير في خلق توازن في متطلبات الاقتصاد الوطني.

اطلاق كميات البنزين لتجهيز محطات تعبئة الوقود في بغداد والمحافظات

بغداد / المدى

قررت الشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية اطلاق كميات البنزين المجهز لمحطات تعبئة الوقود في بغداد والمحافظات.

وقال مصدر مسؤول في الشركة ان القرار جاء بعد ان توفرت كميات كبيرة من مادة البنزين في المستودعات الخزنية.

واوضح المصدر ان الشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية كانت تجهز المحطات بكميات محددة وحسب الزخم الحاصل فيها والموقع الجغرافي موضحا ان الشركة تجهز المحطات بالكميات التي ترغب بها مع تكثيف عمليات مراقبة المنتوج الواصل كي لا يسرب الى جهات اخرى.

خبير اقتصادي : للسياحة الدينية دور مهم في دعم الموازنة العامة للدولة

بغداد / المدى

راى خبير اقتصادي ان للسياحة الدينية دورا مهما في دعم الموازنة العامة للدولة وتخفيف الانفاق التشغيلي منها . داعيا الى توفير الاجواء المطلوبة لتطوير هذا القطاع .

وقال الدكتور مجيد الشرع استاذ المحاسبة في الجامعة المستنصرية لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان العراق يعد من البلدان العربية الواعدة في مجال السياحة الدينية حيث يضم مراقد مقدسة سواء للمسلمين ام غيرهم ، وفي دراسات سابقة اثبتت ان العائدات المالية توازي او تفوق في بعض الاحيان ماتدره العائدات النفطية.

واضاف ان الاستقرار الامني في المحافظات يجب ان يشجع نحو بذل الجهود لانشاء مطارات اضافة الى ماتم انشاؤه في عدد منها ، بهدف زيادة اعداد الوافدين الى العراق ، حيث ان الزائر يقوم بصرف نفقات منظورة وغير منظورة وبالتالي تشكل وفرة في العملة الاجنبية .

واوضح الشرع ان تواصل الحكومة لاتصالاتها مع دول الجوار لتوقيع اتفاقيات تطوير مجال السياحة الدينية العراقي يحتاج الى جهود اضافية للاسراع في تطبيق الاتفاقيات ولتفعيل ماتم توقيعه سابقا . مشددا على توجيه الاستثمار الخاص وتوفير الفوائض النقدية .

واكد الشرع على البحث عن مصادر بديلة للتمويل مع استمرار تداعيات الازمة المالية وتراجع اسعار النفط .

متوقعا ان لايوفر النفط الارضية المطلوبة للعائدات مستقبلا وان تكون كلف الاستخراج مساوية للاسعار ولفت الشرع الى ان زيادة الانتاج في تصدير النفط قد يغطي نفقات منظورة ويخفف من تداعيات الازمة ودعم النفقات التشغيلية كالرواتب والاجور ومخصصات البطاقة التموينية .

تجدر الاشارة الى ان جامعة اهل البيت في مدينة كربلاء عقدت الاسبوع الماضي مؤتمرها العلمي الاول حول تطوير الواقع السياحي وتنميته في المدينة ، وتضمن تقديم ١٥ بحثا علميا لطلبة واساتذة الجامعة .

إحالة أعمال تأهيل معمل أسمدة بيجي إلى شركتين مستثمرتين

بغداد / المدى

وقعت وزارة الصناعة والمعادن عقد إحالة اعمال تأهيل وتطوير معمل أسمدة بيجي التابع للشركة العامة للاسمدة الشمالية لصالح شركة الهجرة للتجارة العامة وبمعية شركة ماروبيني اليابانية.

وصرح مصدر مسؤول في الوزارة ان العقد سيطور اداء المعمل حيث يتضمن الاتفاق الذي يمتد لـ١٥ عاماً تأهيل المعمل خلال الثلاث سنوات الاولى من تاريخ نفاد العقد والوصول به الى الطاقات التصميمية والارتفاع بالانتاج الى الطاقات القصوى. بين المصدر أن العقد يتضمن نصب وحدات طاقة كهربائية وجلب معدات ومكائن متطورة وكذلك تحمل أجور منتسبي المعمل وشمولهم بالحوافز والمكافآت،فضلاً عن منح الشركة نسبة ٣٨٪ من الانتاج الفعلي.

واوضح المصدر ان العراق بحاجة ماسة للاسمدة وخاصة النتروجينية منها لتلبية احتياجات وزارة الزراعة بهدف تنمية وتطوير القطاع الزراعي في البلاد.

مؤكداً مواصلة الوزارة جهودها لدخول شركاتها بإستثمارات مع شركات متخصصة.

وذكر المصدر ان استمرار الوزارة في هذه التجربة سيخفف العبء عن كاهل الدولة وخاصة فيما يتعلق بمسألة الرواتب حيث تتحمل الدولة حالياً ما يقارب ١,٢٥٠ مليار دولار سنوياً كرواتب لوزارة الصناعة والمعادن.

التخطيط تضع خطة خمسية لتنمية الاقتصاد الوطني

بغداد / المدى

تقترب وزارة التخطيط والتعاون الانمائي من وضع خطة خمسية لتنمية الاقتصاد الوطني والنهوض بواقع المحافظات.

وقال مصدر مسؤول في دائرة الاستثمار الحكومي التابعة للوزارة في تصريح صحفي ان دائرته تعكف على انجاز خطط متوسطة وبعيدة المدى للسنوات الخمس المقبلة للارتقاء بالاقتصاد العراقي والارتقاء بواقع التنمية في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية.

واشار المصدر الى ان وفدا من دائرة الاستثمار الحكومي برئاسة وكيل الوزارة الفني قام بزيارة الى اقليم كردستان العراق للاطلاع على تجربة الاقليم في اعداد الخطط التنموية والانجازات المتحققة من ذلك في السنوات الاخيرة بهدف الافادة منها.

واضاف ان الوزارة ستعقد مؤتمراً خلال المدة المقبلة تدعو فيه المحافظات ومجالسها لاطلاعها على الخطة الخمسية التي تعمل الوزارة على اعدادها بهدف تنمية الاقاليم وتطوير واقع المحافظات والنهوض بالاقتصاد الوطني.

عقد لانشاء مرفأ عائم لتصدير النفط الخام

بغداد / المدى

ابرمت وزارة النفط عقودا مع شركات عالمية لاجراء المسوحات البحرية وانتشال الغوارق من المياه الاقليمية العراقية الى جانب تحديد مسار انبوب خاص بتصدير النفط الخام استعدادا لتنفيذ مشروع الميناء العائم الخاص بتصدير النفط الخام. وقال وزير النفط الدكتور حسين الشهرستاني ان الوزارة جادة باستغلال القرض الياباني بشكل امثل عبر بناء ميناء عائم لتصدير النفط الخام وتطوير ميناء البصرة. مشيرا الى توقيع عقود مع شركات عالمية لاجراء عمليات المسح للمسار البحري وانتشال الغوارق من المياه الاقليمية وتحديد مسار الانبوب. وبشأن اسعار المشتقات النفطية، اكد الوزير ان قرار زيادة او خفض اسعار المشتقات النفطية قرار حكومي، اذ ترفع وزارة المالية التوصيات بشأن ذلك، ولاعلاقة للشركات العالمية المتعاقد معها بالاسعار، مبينا ان العقد المبرم مع شركة شل فسر من قبل بعض الجهات بطريقة خاطئة اذ لايمكن للوزارة ان تقدم على تصدير الغاز المستثمر في الحقول الجنوبية او اي نوع من المشتقات مالم يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي منها.

خبير: الضرورة تتجه الى دور فاعل للمصارف في إعادة الاعمار

المدى / وكالات

اكد خبير اقتصادي ضرورة ان تؤدي المصارف العراقية دورا في تمويل المشروعات الاستثمارية الخاصة باعادة اعمار المحافظات بعد انتهاء الانتخابات الاخيرة لمجالسها .

وقال عضو مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية رافد حسون لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان فرص الاستثمار في العراق كبيرة ومفتوحة بحيث ان البلاد تزخر بالعديد من الموارد الطبيعية التي قلما تتوافر في دولة واحدة ، الى جانب الموارد البشرية المؤهلة والمدربة ، مما يتطلب من المصارف التي تجاوز عددها العشرات اضافة الى الحكومية الاسهام في تهيئة بنية استثمارية جاذبة على الصعد التشريعية والاجرائية . مطالبا المصارف بالتوجه نحو المزيد من الانفتاح الخارجي والداخلي، والعمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية واضاف في كل دول العالم تؤدي المصارف دورا في ايجاد فرص اقتصادية واستثمارية مجدية ، وتطوير الاسواق المالية المحلية وتنسيق التكامل فيما بينها ، الا ان قلة التحرك من قبل القطاع المصرفي المحلي ادى الى تجميد الاستثمار وتاخر تنفيذ مشاريع المحافظات ، معربا عن امله بان تاخذ مجالس المحافظات المنتخبة زمام المبادرة في توفير اجواء العمل المشترك.

ولفت حسون الى وجوب مضاعفة المصارف العراقية من توسيع قاعدة مشاركتها في رؤوس اموال الشركات والمشروعات الاستثمارية ، خاصة بعد بدء التداول الالكتروني في سوق العراق للاوراق المالية، وان يمارس دوره الفاعل في التعريف بفرص ومجالات الاستثمار المتاحة ، مشددا على ان تقدم المصارف المشورة الفنية للمستثمرين ورجال الاعمال الاجانب بجدوى وفاعلية توطين الاستثمارات داخل العراق.

واوضح حسون اهمية تقوية فرص مجالات التعاون والعمل المشترك بين المؤسسات المصرفية العراقية ونظيراتها العالمية فيما يتعلق بمجال تمويل المشاريع واعادة توطين الاموال العراقية المغتربة .

وحض على البدء باتخاذ الاجراءات والتدابير من قبل السلطات النقدية والمالية لتأمين الالتزام بالاطار الجديد لكفاية رأس المال مع اعتماد سياسات تسليف واقراض جديدة للمؤسسات والافراد . وتجدر الاشارة الى ان عددا من المصارف العراقية اعربت عن رغبتها في توظيف جزء من اصولها في تمويل الصادرات والاستثمارات وتشجيع تدفق التسهيلات الائتمانية.

الاتحاد الأوروبي يمنح قروضا للعاطلين عن العمل في ميسان

بغداد / المدى

بحثت وزيرة الاعمار والاسكان بيان دزه يي المعوقات والمشاكل التي تؤخر انجاز المشاريع المكلفة بها الوزارة مع مدراء الهيئات التنفيذية وشركات الوزارة. وقال مصدر اعلامي في الوزارة بحسب (وكالة انباء الاعلام العراقي/واع) ان الوزيرة التقت مدراء الهيئات التنفيذية وفروع الشركات في الوزارة لبحث المعوقات والمشاكل التي تسبب تأخير انجاز المشاريع المكلفة بها شركات الوزارة من اجل وضع الحلول لها والاسراع في تنفيذ كافة المشاريع العمرانية في جميع المحافظات. واضاف المصدر انه تم خلال اللقاء بحث موضوع توسيع الصلاحيات الممنوحة لمدراء الشركات والهيئات التابعة للوزارة وكيفية ايجاد فرص عمل لها في مشاريع تنمية الاقاليم وخلق الثقة لمجالس المحافظات واحالة الاعمال للشركات التابعة للوزارة . يذكر ان وزارة الاعمار والاسكان تقوم بتنفيذ العديد من المشاريع العمرانية في بغداد والمحافظات لمختلف الاختصاصات مثل الطرق والجسور والمجمعات السكنية والابنية العامة والمدارس من خلال هيئاتها العامة وشركاتها.